

البيان الختامي

لمؤتمر

الحقوق السياسية في فلسطين

بين سندان التشريع ومطرقة الانقسام وآفاق المصالحة

تدارس المشاركون في مؤتمر "الحقوق السياسية في فلسطين بين سندان التشريع ومطرقة الانقسام وآفاق المصالحة"، الواقع السياسي الفلسطيني بعد المصالحة الوطنية الفلسطينية وتبعاتها على البنى القانونية والإدارية والمنظومة السياسية. وواقع الحقوق والحريات العامة في المنظومة القانونية الفلسطينية مع استعراض الآثار والمراكز القانونية والإدارية المترتبة على إنهاء حالة الانقسام السياسي ومعالجتها الممكنة، ومناقشة حقوق التجمع في المنظومة الفلسطينية، والمتغير فيها على الساحة الفلسطينية، وواقع تنظيم الأحزاب السياسية، إلى جانب إجراء قراءة في النظام الانتخابي الفلسطيني واستشراف التوجهات القانونية والحزبية والوطنية المستقبلية.

تعرضت منظومة الحقوق والحريات وخاصة السياسية منها لعدة انتكاسات داخلية، كان من أبرزها حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، الذي عطل معظم الحقوق السياسية، والعبث بمبدأ سيادة القانون من خلال اختراقه لهذه الحقوق في أكثر من زاوية، سواء حق عقد الاجتماعات العامة، أو الحق بالترشح والترشيح للانتخابات، وغيرها من الحقوق التي كفلتها المنظومة القانونية الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تراجع في منظومة الحقوق والحريات العامة المرتبطة بالمشاركة الشعبية وحق المواطن في التعبير عن رأيه دون تقييد، وغيرها من الحقوق السياسية.

وقد تجلّت انتهاكات الحقوق الأساسية بما فيها الحق في التجمع وتكوين الجمعيات والحق في الانتخاب حتى بعد إنهاء حالة الانقسام السياسي ولو نظرياً بتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، وما تبعه من انتهاكات متواترة للحقوق والحريات الأساسية، وبروز إشكاليات عديدة أمام حكومة الوفاق الوطني لعل من أهمها المراكز القانونية التي ترتبت أثناء الانقسام السياسي، ومصيرها بعد إنجازه وخاصة النواحي الإدارية والقانونية، وملف الانتخابات، والأحزاب السياسية، ووحدانية السلطات.

وعلى الرغم من وجود بيئة قانونية مواتية للمحاسبة، وإن كانت غير مكتملة أو يعترتها عيب أو نقص في جزء منها أو غيابها، أو حتى قصور فيها، كغياب قانون ناظم للأحزاب السياسية، أو وجود قيود أو خروقات قانونية وغير دستورية في قانون الاجتماعات العامة، وغيرها من القوانين التي يشكل وجودها تكامل الرزمة التشريعية الخاصة بممارسة هذه الحقوق. إلا أن غياب المؤسسة التشريعية والمؤسسات الرقابية أثر على موضوع المساءلة والمحاسبة.

وفي ضوء الموضوعات التي عالجها هذا المؤتمر، برز عدد من النتائج والمؤشرات حول ممارسات الحقوق السياسية في فلسطين، والتي كان هناك فرق بين وواضح بين النص والواقع في التعامل معها، أبرزها:

1. أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على ممارسة الحقوق والحريات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا زال تأثير هذا الانقسام قائم بالرغم من التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية.
2. تغول واضح من قبل السلطة التنفيذية على بقية السلطات في الدولة، بما يؤدي إلى خرق مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات.
3. استمرار انتهاك الحقوق الأساسية بما فيها الحق في التجمع وتكوين الجمعيات والحق في الانتخاب حتى بعد إنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني.
4. أثر غياب المؤسسة التشريعية والرقابية على المساءلة والمحاسبة عن انتهاك الحقوق السياسية.
5. إن حقوق المواطن الفلسطيني وحرياته بشكل عام، والحقوق السياسية بشكل خاص، كانت طوال مدة الانقسام السياسي وما بعد المصالحة رهن الوضع السياسي وموضوع مساومة دائمة بين الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
6. أثر الانقسام السياسي على تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها بشكل خاص، وذلك في شطري الوطن على السواء، حيث تم التضيق على الأفراد بحسب انتماءاتهم السياسية بشتى الوسائل، وأدت هذه الحالة (الانقسام) إلى تعطيل آلية مهمة من آليات تشكيل الأحزاب السياسية الجديدة وبناءها وهي التقارير البرلمانية وبين اللجان الانتخابية التي تحتاج إلى حياة برلمانية، وانتخابات دورية.
7. ضعف الأطر القانونية النازمة للأحزاب السياسية.
8. بقاء حقوق الانسان الفلسطيني في حالة خلخلة دائمة ومستمرة، يعلو منسوبها وينخفض بحسب مدى التفاهم والاتفاق بين الاحزاب المنقسمة، ورهن التقدم او التراجع في المصالحة الفلسطينية.
9. أفرزت حالة الانقسام السياسي اشكاليات عديدة في العمل التشريعي، من خلال اصدار مئات التشريعات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي رتبت مراكز قانونية وتغييرات إدارية، بحاجة لمراجعة شاملة بعد الإنهاء الفعلي لحالة الانقسام السياسي.

التوصيات:

نخرج من كل ذلك إلى جملة من التوصيات العملية، نضعها أمام الجهات المختصة في المؤسسة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي، ونوصي باتباعها:

1. ضرورة إنهاء الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة فعلياً، من خلال التطبيق الفعلي لاتفاق المصالحة، والسير بالإجراءات التنفيذية التي نص عليها الاتفاق.

2. ضرورة إجراء المراجعات القانونية اللازمة للنواحي التشريعية والمؤسسية ودراسة المراكز القانونية المترتبة خلال فترة الانقسام والبحث في الحلول الممكنة لتوحيد التشريعات، وإجراء عملية الانسجام فيها بينها، تماهياً مع سياسة توحيد التشريعات التي انتهجتها السلطة الفلسطينية.

3. ضرورة مراجعة التشريعات ذات العلاقة بالنظام الانتخابي لتعكس توجهات ورغبات المجتمع، وبما يؤدي إلى تعزيز دور الأحزاب والكتل الصغيرة، بما يؤدي إلى مشاركة عادلة في الحياة السياسية، مع الابتعاد عن المحاصصة الحزبية لدى صياغة القوانين الناظمة للانتخابات، وضرورة قيام الأحزاب السياسية بالانتقال من مستوى العمل الفصائلي إلى العمل الحزبي المنظم، مع ضرورة مراجعة الأطر القانونية الناظمة للأحزاب.

4. ضرورة رفع وإنهاء حالة تدخل السلطة التنفيذية في عمل الجمعيات، وفي التجمعات السلمية، ووقف تغولها على السلطات الأخرى، من خلال الاحتكام إلى المبادئ القانونية الراسخة في المجال ومراعاة ما جاءت به المنظومة الدولية، ومراجعة المنظومة التشريعية الخاصة بالجمعيات.

5. إعادة النظر في التشريعات التي تنظم حق الاجتماعات العامة، ومواءمتها مع المواثيق الدولية ذات العلاقة.

6. ضرورة تعزيز حقوق المواطن الفلسطيني، وتفعيل تطبيقها، من خلال تحقيق مبدأ الرقابة الدستورية والقضائية من جهة ورقابة مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة هذه الحقوق من جهة أخرى، وعدم إبقاء هذه الحقوق رهينة للتجادبات السياسية وخضوعها لمزاجية الأحزاب.

7. العمل الفوري على إلغاء الإجراءات المتعلقة بتقييد الحق في تشكيل الجمعيات، على سبيل المثال: إلغاء الاشتراطات الأمنية، وبراءات الذمة، ووقف شروط إحضار الموافقات للمواطنين من القدس، والمنع من السفر إلا بالحصول على إذن.

8. تفعيل الدور القضائي؛ بدعم مبادئ القضاء وترسيخها، كحام رئيس للحريات العامة، من خلال إيجاد الهيئات القضائية الإدارية التي تؤمن بدورها الفعلي في حماية الحقوق والحريات العامة، ولا تبدو وكأنها جزء من الواقع الأمني والسياسي السائد، وكتابع للنظام السياسي في فلسطين.

9. ضرورة تفعيل دور القضاء الإداري، من ناحية سن التشريع الخاص بمحكمة العدل العليا، والعمل الحثيث على إنشاء محكمة إدارية عليا للطعن في قرارات محكمة العدل بدرجتها الأولى، لتلافي الأخطاء الناجمة عن عدم إمكانية الطعن في قرار يبدو نهائياً، بما قد يحمله من سوابق لا يمكن تغييرها.

10. ضرورة إقرار نظام انتخاب توافقي يراعي المصالح الوطنية ويحد من تفرد جهة واحدة بالحكم، ويسمح بمشاركة أكبر عدد ممكن من الأحزاب والتكتلات الانتخابية، مع ضرورة الاستفادة من التجارب الانتخابية السابقة التي أدت إلى تفرد جهة واحدة في الحكم؛ مما عزز حالة الإقصاء السياسي في فلسطين. مع ضمان مشاركة كافة شرائح المجتمع في نقاش أي نظام انتخابي قادم، وفتح المجال للجميع لإبداء رأيه. والعمل على إشراك الفلسطينيين في الخارج في العملية الانتخابية والاستفادة من مشاركتهم لنقل صورة الوجه الديمقراطي والحضاري للشعب الفلسطيني إلى العالم، لدعم القضية الفلسطينية العادلة وتعزيز وجود دولة فلسطين.

11. ضرورة تعزيز دور القضاء الدستوري ورفده بالخبرات اللازمة، وتعزيز دوره في الرقابة على التشريعات.

12. العمل على إيجاد قانون للأحزاب السياسية، يكون متعاطياً مع الواقع الفلسطيني، يساهم في إيجاد نظام سياسي تُكفل فيه حرية العمل الحزبي. وأن يكون هدفه الأساسي تنظيم العمل الحزبي، وليس وضع القيود عليه، وإفراغه من مضمونه. بالإضافة إلى منح حصانة لمقرات الأحزاب السياسية، ووثائقها وأعضائها، وألا يكون الدخول إليها إلا بناءً على أمر قضائي ولأسباب تسوّغ ذلك.

13. ضرورة عدم الخلط بين مفهوم التعددية السياسية ومفهوم التعددية الحزبية عند صياغة النصوص التشريعية سواء الدستورية أو غيرها، فلكل منها معنى مختلف ولا تشكل الواحدة بديلاً عن الأخرى.

14. إصدار السلطة قوانين جديدة تنظم الجمعيات بكافة أنواعها، تضمن توحيد النظام القانوني للجمعيات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الالتزام الكامل بالمعايير الدولية المتعلقة بالحق في تشكيل الجمعيات.